

# اللجنة العربية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء

## حقوق الإنسان

**ARAB PROGRAM FOR HUMAN RIGHTS  
ACTIVISTS & ARAB COMMISSION FOR  
HUMAN RIGHTS**

**COMMISSION ARABE DES DROITS HUMAINS &  
PROGRAMME ARABE DE DEFENSEURS DES  
DROITS HUMAINS**

خبر صحفي

انتهت في المنطقة الباريسية بعد ظهر الجمعة ٢٨/١/٢٠٠١ أعمال أول لقاء جمع ٤٥ منظمة وعدد من النقابيين والمتقنين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي والهجرة من ١٣ بلدا أوريبيا وأمريكا أصلهم من ١٧ دولة عربية إضافة لخبراء جاءوا من خمسة بلدان عربية. وقد خصص المؤتمر الذي دعت إليه اللجنة العربية لحقوق الإنسان (باريس) والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (القاهرة) حيزا هامما لانتفاضة الأقصى، كذلك قدم فيه الباحثون ١٨ دراسة حول مشكلات المنفى والمنفيين والعلاقة بين الداخل والخارج. وبعد ثلاثة أيام من المداولات انتخب المؤتمر لجنة تحضيرية تهيئ لولادة أول تجمع لمنظمات حقوق الإنسان في المنفى يجري الإعداد له خلال ١٢ شهرا وهيئة استشارية من الخبراء لدعم عمل هذه اللجنة.

وفيما نص البيان الختامي للمؤتمر.

باريس في ٢٨/١/٢٠٠١

LA

MALAKOFF- FRANCE

C.A.DROITS HUMAINS -5 Rue Gambetta - 92240 M

alakoff - France

Phone: (33-1) 4092-1588 \* Fax: (33-1) 4654-1913 \*

APHRA- EGYPT

T: 002024039954

F: 002024039954

## مؤتمر المنظمات العربية لحقوق الإنسان في المنفى

### البيان الختامي

رغم تواضع الإمكانيات وحصار الزمن، شكلت ورشة العمل الأولى هذه للمدافعين والمدافعات عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في العالم العربي نقطة تحول هامة في العلاقات بين المنظمات غير الحكومية في المنفى والنشطاء بشكل عام. وقد شارك في المؤتمر اثنين وثمانين شخصاً من أوروبا وأمريكا الشمالية والعالم العربي، يمثلون خمسة وأربعين منظمة وجمعية ونقابة، مع شخصيات ثقافية وإعلامية وحقوقية مستقلة.

شكل الهم الفلسطيني محورا هاما من محاور المؤتمر. وإن كانت انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي وانتهاكات حقوق المهاجرين تشكل الهم المشترك الأكبر، فقد كانت الغاية الرئيسية من هذا التجمع، مناقشة المشكلات التي يعانيها الأشخاص والتنظيمات في نضالهم اليومي ومحاولة النهوض بالعمل نحو المزيد من الفاعلية في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن كون المنفى في حد ذاته عقوبة لمن يعيشه، فإن هذه العقوبة يمكن ويجب أن تتحول إلى وسيلة بناءة ومفيدة لبلدان الجنوب التي تفرزها وبلدان الشمال التي تستقبلها. ولا بد لطموح كهذا من أدوات نضالية واسعة التأثير جيدة الخبرة دينامية التكوين.

إن الحاضرين يؤكدون على تمسكهم بالقيم العالمية المشتركة للمدافعين عن حقوق الإنسان المتمثلة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهم يحرصون على النضال من أجل حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ويرفضون أي شكل من أشكال العقوبات الجماعية بحق الشعوب ويؤكدون على حقوق الأقليات والجماعات المستضعفة. ويناهضون كل شكل من أشكال العنصرية وكره الأجانب والنهج الاستثنائي في الفكر والممارسة والتمييز بحق الأجانب في البلدان العربية والغربية سواء بسواء.

ونوه الحاضرون لضرورة العلاقة الحية والجدلية بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة والحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى. ويعتبرون غياب الحريات الأساسية والفساد الداخلي إضافة إلى مظالم النظام الاقتصادي العالمي سببا في تجييش قوافل الهجرة نحو الشمال لإزمان الإستبداد وفشل مشاريع التنمية الضرورية لتوفير الحد الأدنى لمطالب العيش في بلدان الجنوب.

واعتبر المشاركون استمرار اللقاءات وتطوير أشكال التنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية في المنفى شرطا حيويا لتحقيق نقلة نوعية في فاعلية هذه المنظمات. ولهذا يقرون مبدأ اجتماع سنوي للمنظمات غير الحكومية في المنفى يجمع أكبر قدر منها ويتابع عملية البناء الضرورية لهياكل نضالية مشتركة ويساعدها في التواصل المستمر مع نظيراتها في أوطانها.

واتفق المؤتمرون على اعتبار كل الأطراف المشاركة طرفا مؤسسا في مشروع تجمع منظمات حقوق الإنسان في المنفى وعلى متابعة التنسيق النضالي والعمل المشترك، وانتخب المؤتمر من أعضائه اللجنة التحضيرية تشكل نواة المؤتمر التأسيسي لهذا التجمع المفترض أن تكتمل شروط ولادته خلال عام من اليوم. كما وخرج المجتمعون بالتوصيات التالية:

١. مطالبة الحكومات العربية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والمعتقد وعودة المبعدين والمنفيين قسراً من بلدانهم ورفع حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية والتشريعات التي تحول دون تمتع المواطنين بالحقوق الأساسية المعترف عليها دولياً، وإلغاء ما يعرف باتفاقيات مناهضة الإرهاب.
٢. مطالبة الحكومات العربية بالالتزام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية وتكليف القوانين المحلية بما يتلاءم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
٣. مطالبة دول الاتحاد الأوروبي باحترام التزاماتها فيما يتعلق بحقوق العمال الأجانب.
٤. التأكيد على الحقوق الأساسية للاجئين والمهاجرين وحق أي شخص في مغادرة بلده والعودة إليه في العالمين العربي والغربي.
٥. تطبيق جميع القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية في إطار الشرعية الدولية وضمان حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير والسعي لتوفير الحماية الدولية له.
٦. تنظيم وتقوية وشائج الصلة بين المنظمات غير الحكومية في المنفى وبلدان الأصل.
٦. تقوية الإمكانيات والمهارات البشرية العاملة في نطاق حقوق الإنسان في المنفى.
٧. توثيق التفاعل والتواصل مع المنظمات غير الحكومية وبين الحكومية في البلدان المضيفة.
٨. رصد جملة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والبحث عن أفضل السبل لتنميتها والاستفادة منها والتأكيد على دور العنصر النسائي الحيوي والأساسي في النضال من أجل حقوق الإنسان.
٩. تكليف اللجنة التحضيرية بمتابعة هذه التوصيات